

## التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في العراق لعام 2017

### الملخص التنفيذي

ينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي وأنه لا يجوز سن قانون يتعارض مع "ثوابت أحكام الإسلام". يكفل الدستور حرية المعتقد والممارسة الدينية للمسلمين والمسيحيين واليزيديين والصابئة - المندائيين، ولكن ليس لأتباع الديانات الأخرى أو الملحدين. يحظر القانون ممارسة الدين البهائي والفرع الوهابي للإسلام السني. ينص الدستور على عدم الإكراه الديني ويلزم الحكومة بالحفاظ على حرمة المواقع الدينية. أفادت تقارير متواصلة بأن قوات الأمن العراقية والميليشيات الشيعية قتلت معتقلي تنظيم الدولة الإسلامية والمتعاونين معهم، الذين يفترض أن جميعهم من السنة. قالت منظمات غير حكومية أن الحكومة واصلت استخدام قانون مكافحة الإرهاب كذريعة لاعتقال الأفراد دون تمتعهم في الوقت المناسب بالحقوق في الإجراءات القانونية الواجبة. ما زال زعماء المجتمع يصرحون بأن التحول الديني القسري هو النتيجة الفعلية لقانون بطاقة الهوية الوطنية الذي يفرض على الأطفال الذين أحد والديهم مسلم أن يتم تسجيلهم كمسلمين، حتى الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب. وأفاد المتحولون إلى المسيحية بأنهم مجبرون على الاختيار بين تسجيل أطفالهم كمسلمين أو أن يظل الأطفال بدون وثائق، مما يؤثر على أهليتهم للحصول على المزايا الحكومية. أبلغ بعض اليزيدية والقادة المسيحيين ومنظمات غير حكومية عن حدوث مضايقات وإساءة معاملة من جانب قوات حكومة إقليم كردستان الإقليمية (البشمرجة) وقوات الأساس (الأمن الداخلي)، وقد شمل ذلك شروط فرضتها قوات الأمن الداخلي تتعلق بحصولهم على تصاريح أمنية، الأمر الذي أعاق حركة اليزيديين بين محافظة دهوك ومنطقة سنجار. أبلغ المسيحيون عن مضايقات وإساءات في نقاط تفتيش عديدة تديرها وحدات قوات الحشد الشعبي، مما يعيق حركتهم في بلدات مسيحية عديدة وحولها في سهل نينوى. أفاد المسيحيون واليزيديون في البلدات التي تسيطر عليها قوات الحشد الشعبي بتحرش أفراد الحشد بالنساء المسيحيات، وقالوا أيضاً إن الحكومة المركزية في بغداد كانت تسهل التغيير الديموغرافي من خلال توفير الأراضي والمسكن للشيعية للانتقال إلى مناطق تعرف تقليدياً بأنها مناطق مسيحية. ما زال مسؤولون إعلاميون وحكوميون يقولون إن قوات البشمرجة وقوات الحشد الشعبي كانت تمنع المشردين من العرب السنة واليزيديين والتركمان وغيرهم من العودة إلى ديارهم في بعض المناطق المحررة من تنظيم الدولة. قال ممثلو الأقليات الدينية إن الحكومة المركزية لا تتدخل بشكل عام في ممارسة الشعائر الدينية ولكنهم واجهوا مضايقات وقيود من السلطات المحلية في بعض المناطق، لا سيما خارج إقليم كردستان العراق.

خاضت الحكومة خلال العام معارك عديدة لاستعادة السيطرة على مساحات كبيرة خسرتها في السابق لتنظيم الدولة. في 9 ديسمبر/ كانون الأول، أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي أنه بعد أكثر من ثلاث سنوات من القتال، تم تحرير جميع الأراضي من سيطرة تنظيم الدولة. ظل أكثر من 3,000 يزيدي ممن أسره تنظيم الدولة مفقودين حتى شهر ديسمبر/ كانون الأول. واصل تنظيم الدولة حملته العنيفة ضد أتباع جميع الأديان، ولا سيما غير السنة. في المناطق التي ظلت تحت سيطرته، ارتكب تنظيم الدولة جرائم قتل فردية وجماعية، ومارس الاغتصاب والاختطاف والاحتجاز العشوائي والاختطاف الجماعي والتعذيب والختف والتحويل القسري لأطفال ذكور غير مسلمين إلى الإسلام، واستعباد النساء والفتيات من الأقليات الدينية والاتجار بهن جنسياً، كما اعتمد التنظيم أسلوب التحرش والترهيب والنهب وتدمير الممتلكات الخاصة والأماكن الدينية. وفي المناطق التي لم تعد تحت السيطرة المباشرة لتنظيم الدولة، نفذ التنظيم تفجيرات انتحارية وهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات ضد جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك المسلمين الشيعة، الذين يعتبرهم التنظيم زنادقة. في 30 مايو/ أيار، أسفر انفجار منسق بالقنابل على محل لبيع البوظة في حي الكرادة، وهو حي في بغداد غالبية سكانه من الشيعة، عن مقتل أكثر من 22 شخصاً وإصابة أكثر من

30 بجراح. نفذ التنظيم هجوماً آخر بعد ساعات، إذ قام بتفجير قنبلة خارج مكتب تقاعد حكومي في الكرادة أيضاً، مما أسفر عن مقتل 14 وإصابة 34 بجراح. كما هاجم التنظيم الحجاج ومواقع الحج الدينية، بما في ذلك تفجير في 14 سبتمبر/أيلول في الناصرية أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 80 شخصاً. من 1 يناير/كانون الثاني إلى 30 يونيو/حزيران، أفادت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بوقوع 5706 ضحية بين المدنيين نتيجة لهجمات شنها تنظيم الدولة، بما في ذلك 2429 شخصاً قتلوا و3227 أصيبوا بجراح.

وفقاً لوسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان، فإن الأوضاع الأمنية في أجزاء كثيرة من البلاد، رغم تحسنها بعض الشيء من عام 2016، ما زالت مصحوبة بالعنف المجتمعي الذي تركبه في الغالب الجماعات المسلحة الطائفية. واصلت جماعات مسلحة استهداف السنة في عمليات قتل على غرار الإعدام وتدمير المنازل والمصالح التجارية. وأبلغت الأقليات غير المسلمة عن تهديدات وضغوط ومضايقات من بعض الجماعات التي كانت تحاول إجبارها على الالتزام بالعادات الإسلامية. في نوفمبر/تشرين الثاني، اشتبك رجال مسيحيون في سهل نينوى مع الشبك الذين تحرشوا جنسياً بمجموعة من الطالبات المسيحيات اللاتي كن يرتدين تنورات وفساتين. وفي العديد من المناطق باستثناء إقليم كردستان العراق، أفادت الأقليات من أي انتفاء ديني أنها لا تزال تعاني من العنف والتحرش من مجموعة الأغلبية في المنطقة. أشار المسيحيون واليزيديون المشردون داخليا إلى أن القضايا الأمنية هي الشاغل الرئيسي، حيث كان الافتقار إلى هيكل قيادة وسيطرة مركزي لبعض وحدات الحشد الشعبي يُعتبر مصدر قلق رئيسي في سنجار ومناطق في سهل نينوى. شكلت بعض الطوائف اليزيدية والمسيحية ميليشياتها الخاصة لحماية مجتمعاتها، مشيرة إلى أنه يجب أن يكون لها دور في أمنها. في يوليو/تموز، أطلق مسلحون مجهولون النار على يزيديين اثنين فقتلتهما في متجريهما لبيع الخمر في بغداد. وفي 24 ديسمبر/كانون الأول، استضافت مدينة الموصل أول قداس لعيد الميلاد منذ أن دمرت حملة تنظيم الدولة أجزاء كبيرة من المنطقة منذ سنوات. ذكرت كنيسة القديس بولس الكاثوليكية الكلدانية، وهي الكنيسة الوحيدة العاملة في المدينة، أنها أقامت قداساً بحماية من قوى الأمن الداخلي. في ديسمبر/كانون الأول، أعيد تكريس كنيسة القديس جرجس الكلدانية الكاثوليكية في مدينة تكيف الواقعة في سهل نينوى، وكان تنظيم الدولة قد دمر ودمس تلك الكنيسة من قبل.

استمرت الحكومة الأمريكية في التعامل على أعلى المستويات مع طيف كامل من المخاوف المتعلقة بالحرية الدينية في البلاد، وذلك من خلال لقاءات متكررة مع كبار المسؤولين الحكوميين، والخطب، ومجموعات التنسيق، وبرامج مساعدة تهدف إلى تحقيق الاستقرار. واصل السفير الأمريكي وغيره من المسؤولين في السفارة والاتصالات الأمريكية إجراء لقاءات منتظمة مع المسؤولين الحكوميين على المستويين القومي والإقليمي، وأعضاء البرلمان، واللجان البرلمانية، وممثلي الأقليات الذين يعملون في مناصب حكومية، للتأكيد على الحاجة إلى الأمن والمشاركة الكاملة للجميع وحماية حقوق الأقليات الدينية. في 15 أغسطس/آب، أعلن وزير الخارجية الأمريكية أن تنظيم الدولة كان بكل تأكيد مسؤولاً عن الإبادة الجماعية ضد الجماعات في المناطق الخاضعة لسيطرته، بما في ذلك اليزيديين والمسيحيين والمسلمين الشيعة. في أغسطس/آب، أطلقت السفارة الأمريكية فريق العمل المعني بالأقليات الذي كان يجتمع شهرياً لمراجعة المشاركة بين الوكالات فيما يتعلق بأهداف وزارة الخارجية الأمريكية لحماية الأقليات الدينية. وتناول فريق تنسيق آخر بالسفارة، وهو فريق العمل المعني بالاستقرار والشؤون الإنسانية، الجهود المشتركة بين الوكالات لتحقيق الاستقرار والمصالحة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المناطق ذات الأقليات الدينية والأثنية. واصلت الحكومة الأمريكية تطوير وتمويل وإدارة مشاريع لدعم جميع المجتمعات الدينية، مع التركيز بشكل خاص على المشردين داخليا، وأعلنت السلطات أن منظمة اليونسكو بدأت المرحلة الأولى من ترميم مدينة نمرود القديمة. بالإضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة بناء الأديرة القديمة في مار بهنام ومار متي. في 25 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن نائب الرئيس الأمريكي أن الحكومة الأمريكية ستوسع تمويلها للأقليات الدينية بما

يتجاوز مساهماتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقال إنه في ظل هذا التوسع الجديد، ستقدم الحكومة الأمريكية الدعم المباشر لبرامج جديدة تدعم الأقليات الدينية المضطهدة والمشردة في البلاد. وأصدر السفير ومسؤولون آخرون في السفارة والقنصليات العامة بيانات علنية أدانوا فيها انتهاكات تنظيم الدولة للحرية الدينية. واطب مسؤولو السفارة والقنصليات العامة على إجراء حوار فعال مع الشيعة والسنة والأقليات الدينية، مؤكداً على التسامح، والمشاركة والفهم المتبادل.

#### القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة إلى أن تعداد السكان يبلغ حوالي 39 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2017). وفقاً لإحصائيات الحكومة في عام 2010، وهي أحدث إحصائيات متوفرة، كان 97 بالمائة من السكان مسلمين. يشكل المسلمون الشيعة، وأغلبهم من العرب ولكن يشملون أيضاً التركمان والأكراد الفيلية (الشيعة) وغيرهم، ما بين 55 إلى 60 بالمائة من السكان، ويشكل المسلمون السنة حوالي 40 في المائة من مجموع السكان. من بين السنة، يشكل الأكراد السنة 15 بالمائة، والعرب السنة 24 بالمائة، ويشكل التركمان السنة النسبة المتبقية وهي 1 في المئة. يشكل الشيعة، رغم أن أغلبهم يتواجدون في جنوب وشرق العراق، أغلبية أيضاً في بغداد ولهم تجمعات سكانية في معظم أنحاء البلاد، فيما يمثل السنة الغالبية في غرب البلاد ووسطها وشمالها.

يقدر الزعماء المسيحيون أن هناك أقل من 250,000 مسيحي تبقى في البلاد، ويعيش العدد الأكبر منهم - 200,000 على الأقل - في سهل نينوى وإقليم كردستان العراق. وقد انخفض عدد السكان المسيحيين على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية عما كان عليه قبل عام 2002 حيث كانت التقديرات السكانية تشير إلى أن عددهم كان يتراوح ما بين 800,000 و1.4 مليون شخص. يتبع حوالي 67 في المئة من المسيحيين للكاتوليك الكلدان (وهو مذهب شرقي يتبع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية)، ونحو 20 بالمائة منهم يتبعون للكنيسة الآشورية الشرقية. يتبع بقية المسيحيين إلى السريان الأرثوذكس، والسريان الكاثوليك، والأرمن الكاثوليك، والأرمن من أتباع الكنيسة الرسولية، والأنجليكانيين وغيرهم من البروتستانت، وهناك ما يقرب من 3000 من المسيحيين الإنجيليين في إقليم كردستان العراق.

أفاد زعماء اليزيديين بأن معظم اليزيديين في البلاد والذين يقدر عددهم بين 600,000 و750,000 يقيمون في الشمال، ولا يزال أكثر من 350,000 يعيشون في مخيمات في إقليم كردستان العراق، وتتفاوت التقديرات الخاصة بعدد الصابئة-المندائيين. وفقاً لزعماء الصابئة-المندائيين، لا يزال هناك 10,000 في البلد، لا سيما في الجنوب مع أعداد قليلة في كل من إقليم كردستان العراق وبغداد. ذكر زعماء البهائيين أن عددهم يقل عن 2,000 شخص منتشرين عبر البلاد في جماعات صغيرة. يتراوح عدد السكان الشبك بين حوالي 350,000 إلى 400,000 شخص، يتبع ما بين ثلثهم إلى ثلاثة أرباعهم إلى الشيعة والبقية من السنة، ومعظمهم في نينوى. ذكر زعماء الأرمن أن عددهم يبلغ حوالي 7,000. وفقاً لما ذكره نشطاء كاكائيون (المعروفون أيضاً باسم يارساني)، فإن مجتمعهم المحلي يضم ما بين 120,000 و150,000 عضواً، وهم يتواجدون عادة في سهل نينوى، بينما يعيش آخرون في قرى جنوب شرق كركوك، وكذلك في ديالى وأربيل وكربلاء. أفاد الممثل اليهودي في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان أن هناك 430 عائلة يهودية تقيم في إقليم كردستان العراق. وفقاً لأحد زعماء الجالية اليهودية في بغداد، هناك تسعة أشخاص بالغين في الجالية اليهودية المحلية.

وبسبب أربع سنوات من القتال المكثف، ظل 5.8 مليون مدني مشردين داخل البلاد. وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، رجع بحلول نهاية العام 3.3 مليون شخص إلى ديارهم، وبقي 2.5 مليون شخص مشردين داخل البلاد. كانت تنقلات السكان متعددة الاتجاهات، حيث فر بعض الأشخاص من منازلهم بينما رجع آخرون إلى ديارهم. وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، حتى شهر نوفمبر/تشرين الثاني، كان حوالي 67 في المئة من السكان المشردين من العرب السنة، و 8 في المئة من اليزيديين، و 9 في المئة من التركمان الشيعة، و 6 في المئة من الأكراد السنة، و 3 في المئة من الشيعة العرب، و 3 في المئة إما من المسيحيين السريان أو الكلدانيين أو الآشوريين، و 2 في المئة من الشبك الشيعة، وأقل من 1 في المئة من التركمان السنة، والشبك السنة، أو الشيعة الأكراد.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

### الإطار القانوني

ينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، و "مصدر أساسي" للتشريع، وينص على أنه لا يجوز سن أي قانون يتعارض مع "أحكام الإسلام الثابتة"، لكنه ينص أيضاً على أنه لا يجوز لأي قانون أن يتعارض مع مبادئ الديمقراطية أو الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور.

يحمي الدستور "الهوية الإسلامية" للشعب العراقي، على الرغم من أنه لا يذكر بشكل خاص الإسلام السني أو الشيعي. كفل الدستور أيضاً حرية المعتقد والممارسة الدينية للمسيحيين واليزيديين والصابئة - المندائيين، ولكنه لا يحمي صراحة أتباع الديانات الأخرى أو الملحدين. وفقاً لقانون العقوبات، لا يُسمح لليهود بتولي وظائف في مؤسسات الدولة أو الانضمام إلى الجيش. يحظر القانون ممارسة الدين البهائي والفرع الوهابي للإسلام السني.

ينص الدستور على أن لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والمعتقد. يتمتع أتباع جميع الأديان بحرية ممارسة الطقوس والشعائر الدينية وإدارة ممتلكات الوقف الدينية والمؤسسات الدينية. يكفل الدستور عدم التعرض للإكراه الديني، ويؤكد أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو المعتقد.

تحظر قوانين وأنظمة الأحوال الشخصية تحول المسلمين إلى ديانات أخرى، وتصنّف الأطفال القصر تصنيفاً إدارياً كمسلمين إذا تحول أحد الوالدين إلى الإسلام، أو إذا كان أحد الوالدين يعتبر مسلماً، حتى إذا ولد الطفل نتيجة للاغتصاب.

يعترف قانون الأحوال الشخصية بالطوائف الدينية التالية، وبالتالي فهي مسجلة لدى الحكومة: المسلمين، والكلدان، والآشوريين، والآشوريين الكاثوليك، والسريان الأرثوذكس، والسريان الكاثوليك، والأرمن الرسوليين، والأرمن الكاثوليك، والروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، وأتباع الطقس الدومينيكاني- اللاتيني، وأتباع الكنيسة البروتستانتية الوطنية، والأنجليكانيين، والآشوريين البروتستانت الإنجيليين، والأدفنتست [الستيين]، والأقباط الأرثوذكس، واليزيديين، والصابئة - المندائيين، واليهود. الاعتراف بالطوائف يسمح لها بتعيين ممثلين قانونيين وإجراء المعاملات القانونية مثل شراء وبيع الممتلكات. جميع الطوائف الدينية المعترف بها لديها محاكم أحوال شخصية خاصة بها تبت في قضايا الزواج والطلاق والميراث. وفقاً لمنظمة يازدا غير الحكومية التابعة لليزيديين، لا توجد محكمة للأحوال الشخصية لليزيديين.

هناك ثلاثة دواوين (مجالس) مسؤولة عن إدارة المسائل المتعلقة بالطوائف الدينية المعترف بها داخل البلاد: ديوان الوقف السني، وديوان الوقف الشيعي، وديوان الديانات المسيحية، واليزيدية، والصابئة-المنذائين. تعمل دواوين الأوقاف الثلاث تحت سلطة مكتب رئيس الوزراء لصرف الأموال الحكومية لصيانة المرافق الدينية وحمايتها.

لا يوفر القانون خارج إقليم كردستان العراق آلية لطائفة دينية جديدة للحصول على الاعتراف القانوني. يجيز القانون معاقبة أي شخص يمارس المذهب البهائي بالسجن لمدة 10 سنوات. بالنسبة للطوائف الدينية غير المعترف بها - غير البهائية - مثل الوهابية الإسلامية والزرادشتية والكاكائية (يارساني) - لا يحدد القانون العقوبات المفروضة على ممارسة شعائرها الدينية؛ ومع ذلك، فإن العقود التي تبرمها مؤسسات الطوائف الدينية غير المعترف بها لا تُعتبر قانونية ولا يؤخذ بها كدليل في المحكمة.

في إقليم كردستان العراق، تحصل الطوائف الدينية على اعتراف من خلال التسجيل لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان. لكي يتم تسجيل الطائفة، يجب ألا يقل عدد أتباعها عن 150 شخصاً، ويجب تقديم وثائق عن مصادر دعمها المالي، وإثبات أنها ليست معادية للإسلام. هناك ثمانية أديان مسجلة لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان: الإسلام، المسيحية، اليزيدية، اليهودية، البهائية، الصابئة-المنذائية، الزرادشتية والكاكائية.

بالإضافة إلى الطوائف المسيحية المعترف بها من قبل الحكومة، سجلت حكومة إقليم كردستان تسع كنائس بروتستانتية إنجيلية هي:

الكنيسة الرسولية، والكنيسة المعمدانية، وكنيسة كوردزمان، والكنيسة الإنجيلية المتحدة، والكنيسة الإنجيلية المشيخية، والكنيسة الإنجيلية في أشتي، والكنيسة الدولية، وكنيسة النهضة، والكنيسة الحرة الإنجيلية.

في إقليم كردستان العراق، يجوز للطوائف المسيحية التسجيل بشكل منفصل مع مجلس زعماء الكنيسة المسيحية العراقية، وهي مجموعة مستقلة شكلها زعماء الكنائس، وتتكون من ممثلين عن الكنائس المسيحية، بما في ذلك ست كنائس بروتستانتية إنجيلية. التسجيل لدى مجلس زعماء الكنيسة المسيحية يتيح للكنائس والقادة المسيحيين إمكانية الوصول إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان وإلى دائرة الأوقاف المسيحية في حكومة إقليم كردستان.

تدير وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان أوقافاً تدفع رواتب رجال الدين وتمول بناء وصيانة المواقع الدينية للمسلمين السنة والمسيحيين واليزيديين.

يُلزم القانون الحكومة بالمحافظة على حرمة الأماكن المقدسة والمقامات الدينية وبضمان حرية الطوائف الدينية المعترف بها في ممارسة شعائرها الدينية. يجرم قانون العقوبات عرقلة أو إعاقة الشعائر الدينية وتدنيس المباني الدينية، ويفرض قانون العقوبات عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات أو 300 دينار عراقي (25 سنتاً) لمثل هذه الجرائم.

توفر الحكومة بموجب القانون دعماً للمسلمين خارج إقليم كردستان العراق الراغبين في أداء الحج والعمرة، وذلك من خلال تنظيم طرق السفر وشهادات التطعيم الطبي لدخول المملكة العربية السعودية. تتلقى دائرتا

الأوقاف السنية والشيعة طلبات الحج من المواطنين وترفعها إلى الهيئة العليا للحج. تقوم الهيئة الملحقة بمكتب رئيس الوزراء بتنظيم إجراء قرعة يتم عبرها اختيار الحجاج الذين سيحصلون على تأشيرات حج رسمية. وفقاً للقانون، تصرّح الهيئة بمبلغ 3.5 مليون دينار (3000 دولار) كتكاليف للسفر الخاصة بالحج عن طريق البر، و4.2 مليون دينار عراقي (3600 دولار) للسفر جواً.

في إقليم كردستان العراق، تنظم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الإقليم سفر الحج والعمرة، وتُجري قرعة لاختيار الحجاج من أجل استصدار تأشيرات الحج الرسمية المخصصة للإقليم.

يكفل الدستور للأقليات الحق في تعليم الأطفال بلغاتهم. في حين ينص الدستور على أن العربية والكردية هما لغتان رسميتان للدولة، فإنه يسمح باستخدام السريانية، التي يتحدث بها المسيحيون عادة، والتركمانية، كلغتين رسميتين فقط في الوحدات الإدارية التي تشكل فيها هذه المجموعات "كثافة سكانية". ينص الدستور على أن تتكون المحكمة الاتحادية العليا من عدد من القضاة وخبراء في الفقه الإسلامي وفقهاء القانون، ويترك الدستور طريقة البت في عدد القضاة وطريقة اختيارهم لتشريع يتطلب الحصول على ثلثي عدد الأصوات بمجلس النواب لإجازته.

يكفل الدستور للمواطنين حق اختيار المحكمة (المدنية أو الدينية) للنظر في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والإرث، والأوقاف. عندما يكون أحد أطراف النزاع من عقيدة غير معترف بها، يؤخذ بالقانون الإسلامي. ينص القانون على أنه يتعين على المحاكم المدنية استشارة السلطة الدينية التي يتبع لها الطرف غير المسلم، وذلك للوقوف على رأيها وفقاً للقوانين الدينية المعمول بها، وتطبيق رأي السلطة الدينية في المحكمة. في إقليم كردستان العراق، تنظر محكمة الأحوال الشخصية في النزاعات الشخصية بين المسلمين، وتتولى محكمة الأحوال المدنية جميع القضايا الأخرى.

تشير بطاقات الهوية الوطنية إلى دين حاملها. الديانات الوحيدة التي يجوز أدراجها على بطاقة الهوية الوطنية هي المسيحية والصابئة-المندائية واليزيدية والإسلام. لا يوجد تمييز بين المسلمين الشيعة والسنة، ولا تسمية للطوائف المسيحية. يمكن لأتباع المعتقدات الأخرى أن يحصلوا على بطاقات هوية فقط إذا عرفوا أنفسهم على أنهم مسلمين أو يزيديين أو صابئة-مندائيين أو مسيحيين.

بدون بطاقة هوية رسمية، لا يمكن لغير المسلمين والذين يتحولون إلى ديانات أخرى غير الإسلام تسجيل زيجاتهم، أو تسجيل أطفالهم في المدارس الحكومية، أو الحصول على جوازات سفر، أو الحصول على بعض الخدمات الحكومية. لا تحدد جوازات السفر الديانة.

ينص القانون على ضمانات دستورية لإعادة الجنسية إلى الأفراد الذين تخلوا عن جنسيتهم لأسباب سياسية أو طائفية. ومع ذلك، لا ينطبق هذا القانون على اليهود الذين هاجروا وتخلوا عن جنسيتهم بموجب قانون صدر عام 1950.

تتيح القوانين المدنية إجراءات مبسطة لغير المسلم كي يعتنق الإسلام، ولكن يحظر القانون تحول المسلم إلى دين آخر.

يعترف القانون في إقليم كردستان العراق رسمياً بالأديان البهائية والزرادشتية والصابئة-المندائية، ويشجع على التمثيل السياسي والثقافي والمجتمعي والاقتصادي المتكافئ لجميع الأقليات، ويحظر "الخطاب الديني أو

السياسي على وسائل الإعلام، بشكل فردي أو جماعي، مباشر أو غير مباشر، الذي يحض على الكراهية والعنف والإرهاب والإقصاء والتهميش بناءً على ادعاءات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية. "

يخصص القانون، من إجمالي 329 مقعداً في مجلس النواب، تسعة مقاعد للأقليات: خمسة منها للمرشحين المسيحيين من كل من بغداد ونيوى وكركوك وأربيل ودهوك؛ وواحد لليزديين؛ وواحد للصابئة-المنذائين؛ وواحد للشبك؛ وواحد للأكراد الفيلية من واسط. يخصص برلمان كردستان العراق 11 مقعداً من أصل 111 مقعداً للأقليات: خمسة منها للمسيحيين، وخمسة للتركمان وواحد للأرمن.

التعليم الإسلامي، بما في ذلك دراسة القرآن، إلزامي في المدارس الابتدائية والثانوية، ما عدا إقليم كردستان العراق. لا يشترط على الطلاب غير المسلمين المشاركة في الدراسات الإسلامية.

توفر الحكومة التعليم الديني المسيحي في المدارس الحكومية ببعض المناطق التي توجد بها تجمعات من السكان المسيحيين، وهناك مديرية مناهج سريرية ضمن وزارة التربية والتعليم.

البلد طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية."

ممارسات الحكومة

فقرة موجزة: وردت تقارير مستمرة تفيد بأن قوات الأمن العراقية والمليشيات الشيعية قتلت معتقلين من تنظيم الدولة ومن رُعم أنهم تعاونوا معهم. ذكرت منظمات غير حكومية أن الحكومة ما زالت تستخدم قانون مكافحة الإرهاب كذريعة لاعتقال الأفراد دون تمتعهم في الوقت المناسب بالحقوق في الإجراءات القانونية الواجبة. وقالت جماعات حقوق إنسان دولية إن الحكومة ما زالت تخفق في التحقيق في الجرائم الأثنية الطائفية ومحاكمة الجناة، بما في ذلك الجرائم التي ترتكبها الجماعات المسلحة في المناطق المحررة من تنظيم الدولة. ما زال العرب السنة يقولون إن بعض المسؤولين الحكوميين يستخدمون التنميط الطائفي في عمليات الاعتقال والاحتجاز واستخدام الدين كعامل حاسم في قرارات التوظيف. أفاد بعض الزعماء اليزيديين والمسيحيين باستمرار حوادث التحرش وإساءة المعاملة من قبل قوات البشمركة وقوات الآسايش في كردستان. وفقاً لمنظمات غير حكومية مختلفة، فإن التراخيص الأمنية ونقاط التفتيش التي فرضتها قوات الآسايش أعاقت حركة اليزيديين من وإلى منطقة سنجار، مما أدى إلى حصار فعلي. وأبلغ المسيحيون عن تحرش وإساءات في نقاط تفتيش عديدة تديرها وحدات مختلفة من قوات الحشد الشعبي والبشمركة، مما أعاق حركتهم في بلدات مسيحية عديدة وحولها في سهل نيوى. أفاد مسؤولون إعلاميون وحكوميون إن قوات البشمركة وقوات الحشد الشعبي منعت المشردين من العرب السنة واليزيديين والتركمان وغيرهم من العودة إلى ديارهم في بعض المناطق المحررة من تنظيم الدولة. ما زال زعماء المجتمع يفيدون بأن اعتناق الإسلام قسراً هو النتيجة الفعلية لقانون بطاقة الهوية الوطنية الذي ينص على أن الطفل الذي أحد والديه مسلم يتعين تسجيله كمسلم، حتى لو كان هذا الطفل قد ولد نتيجة للاغتصاب. ما زال ممثلو الأقليات الدينية يفيدون أنه في حين أن الحكومة المركزية لم تتدخل بشكل عام في ممارسة الشعائر الدينية، بل وفرت الأمن لأماكن العبادة والمواقع الدينية الأخرى، بما في ذلك الكنائس والمساجد والأضرحة ومواقع وطرق الحج الدينية، فإن الأقليات ما زالت تتعرض للتحرش، بما في ذلك الاعتداء الجنسي، وفرض القيود من قبل السلطات المحلية في بعض المناطق. وبما أن الدين والسياسة والأثنية غالباً ما يكونوا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً، فقد كان من الصعب تصنيف العديد من الحوادث بأنها تستند إلى الهوية الدينية فقط.

وكانت هناك تقارير متواصلة تفيد بأن قوات الأمن العراقية، بما في ذلك قوات الحشد الشعبي والبشمركة، والمليشيات الشيعية قتلت معتقلين سنة. قالت منظمات غير حكومية دولية ومحلية أن الحكومة ما زالت تستخدم قانون مكافحة الإرهاب كذريعة لاعتقال الأفراد دون تمتعهم في الوقت المناسب بالحقوق في الإجراءات القانونية الواجبة. على سبيل المثال، ذكر السكان العرب أن وحدات من الشيعة التركمان في قوات الحشد الشعبي اعتقلت أو اختطفت أو قتلت أفراداً من التركمان والعرب السنة في تلعفر بعد أن قامت قوات الأمن العراقية بتحرير المدينة من سيطرة تنظيم الدولة في أغسطس/آب. وبحلول نهاية العام لم يتم تقديم أي من الأفراد المسؤولين في قوات الحشد الشعبي إلى العدالة.

أفاد زعماء الطائفة اليزيدية بأن الأسيرات اليزيديات اللاتي تعرضن للأسر من قبل تنظيم الدولة قد اغتصبن مراراً وحملن بأطفال نتيجة لذلك وأجبرن على تسجيل هؤلاء الأطفال كمسلمين وأن يعتنقن الإسلام من أجل الحصول على بطاقات هوية وجوازات سفر وغير ذلك من الخدمات الحكومية. قال طبيب يزيدي كان يقدم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للعديد من النساء والأطفال اليزيديين الذين نجوا من أسر تنظيم الدولة بعد احتجازهم لأكثر من ثلاث سنوات، إن أكثر من 25 طفلاً من آباء تابعين لتنظيم الدولة وأمهات يزيديات قد تخلت عنهم أمهاتهم اللاتي تم إنقاذهن، وتم تسليمهم للسلطات الحكومية، وقد تم تسجيل جميع أولئك الأطفال كمسلمين. قال زعماء مسيحيون أن عائلات مسيحية في بعض الحالات سجلت رسمياً كعائلات مسلمة ولكنها كانت تمارس سرّاً الشعائر المسيحية أو غيرها قد أُجبرت على تسجيل أطفالها كمسلمين، والإسقاط الأطفال بدون وثائق، مما يؤثر على أحقية الأطفال في الحصول على مزايا حكومية مثل التسجيل في المدارس والحصول على حصة غذائية بموجب بطاقة التموين التي تستند إلى حجم الأسرة. وقد حصلت الأسر الكبيرة التي لديها أطفال مسجلون قانونياً على حصص غذائية أكبر من حصص الأسر التي لديها أطفال غير حائزين على وثائق رسمية.

قال ممثلو الأقليات الدينية أنه في حين أن الحكومة المركزية لم تتدخل بشكل عام في ممارسة الشعائر الدينية، بل وفرت الأمن لأماكن العبادة والمواقع الدينية الأخرى، بما في ذلك الكنائس والمساجد والأضرحة ومواقع وطرق الحج الدينية، فإن الأقليات ما زالت تتعرض للتحرش، بما في ذلك الاعتداء الجنسي، وفرض القيود من قبل السلطات المحلية في بعض المناطق. ما زال الزعماء الدينيون المسيحيون يتهمون بشكل علني اللواء 30 لمليشيا الشبك الشيعية التابعة لقوات الحشد الشعبي المدعومة من إيران، والتي يسيطر عليها عضو البرلمان العراقي حنين قادو وأخوه وعد، بارتكاب تحرشات واعتداءات جنسية على النساء المسيحيات في منطقة برطلة والحمدانية، وقد شهد كاهن سرياني أرثوذكسي ورئيس بلدية الحمدانية على وقوع هذه الحوادث المتكررة. وقد تقدم زعماء من العرب السنة في الحمدانية بمزاعم مماثلة.

استمر بعض الزعماء اليزيديين والمسيحيين في الإبلاغ عن تحرشات وإساءة معاملة من قبل قوات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان وقوات الأسايش في الجزء من محافظة نينوى الذي يقع تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان أو المتنازع عليه من قبل الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان. وفقاً لمنظمات غير حكومية مختلفة، فإن التراخيص الأمنية ونقاط التفتيش التي فرضتها قوات الأسايش أعاقت حركة اليزيديين من محافظة دهوك إلى ومن منطقة سنجار. أفادت مصادر محلية بأن قوات الأسايش اشترطت على أي شخص يريد أن يعبر الجسر الرئيسي بين دهوك ونينوى أن يحصل على ترخيص أمني، كما هددت وحدات من قوات الحشد الشعبي في المنطقة العائدين اليزيديين وأعاقت حركتهم. أبلغ المسيحيون عن تحرشات وإساءة معاملة وتأخير في العديد من نقاط التفتيش التي تديرها وحدات مختلفة من قوات الحشد الشعبي، بما في ذلك اللواء 30 في برطلة واللواء 50 في بعشيقه وتلكيف، مما أعاق الحركة في بلدات مسيحية عديدة وحولها في سهل نينوى.



وفقاً لتقارير منظمات دولية لحقوق الإنسان، قامت بعض الميليشيات الشيعية، بما في ذلك بعض الوحدات التي تعمل تحت مظلة قوات الحشد الشعبي، بارتكاب انتهاكات وأعمال وحشية. كانت الميليشيات قد شاركت في عمليات ضد تنظيم الدولة كجزء من قوات الحشد الشعبي، وقد تورطت في عدة هجمات على المدنيين السنة، يزعم أنها انتقام من الجرائم التي ارتكبتها التنظيم ضد الطائفة الشيعية. في يونيو/حزيران، أفادت منظمة هيومان رايتس ووتش أن 52 مدنياً (22 رجلاً و 20 امرأة و 10 أطفال) من عشيرة البو متيوت السنية قد اختفوا أثناء احتجازهم من قبل مقاتلين يزيديين من كتائب يزيدخان المرتبطة بقوات الحشد الشعبي. زعم مسؤولون يزيديون بأن أفراد قبيلة البو متيوت وجحيش شاركوا في الأعمال الوحشية التي ارتكبتها تنظيم الدولة بحق اليزيديين في عام 2014، وهي ادعاءات نفاها أفراد تلك العشائر.

قامت بعض القوات الحكومية وبعض الميليشيات بطرد من يُزعم أنهم متعاطفين مع تنظيم الدولة من منازلهم في عدة محافظات. على سبيل المثال، وردت تقارير بأن ميليشيا كتائب حزب الله التابعة لقوات الحشد الشعبي قد خطفت وأرهبت السكان المحليين من العرب السنة المقيمين في محافظتي ديالى وبابل ومنعت العرب السنة المشردين داخلياً من العودة إلى أماكنهم الأصلية.

وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش، احتجزت السلطات ابتداء من شهر أغسطس/ آب ما يقرب من 1400 امرأة وطفل من الأجانب الذين استسلموا مع مقاتلي تنظيم الدولة، ثم نقلتهم إلى مرافق مؤقتة مكتظة ومكشوفة دون حصولهم على معلومات كافية أو التمتع بحرية الحركة. شملت هذه المواقع مخيم حمام العليل المؤقت لتقديم المساعدات الإنسانية في نينوى، ومدرسة أصبحت تستخدم لأغراض أخرى في تكليف، وسجن في حي الرصافة ببغداد، كما حُرمت العائلات المشتبه في انتمائها لتنظيم الدولة والمقيمة في مخيم الشهامة في صلاح الدين من حرية التنقل. في سبتمبر/أيلول، أفادت منظمة هيومان رايتس ووتش بأن مقاتلي قوات الحشد الشعبي الشيعة المواليين لتنظيم بدر قد احتجزوا واعتدوا بالضرب على 100 رجل قروي على الأقل، وزعم بأنهم قتلوا أربعة منهم ممن اعترفوا بأنهم على علاقة بتنظيم الدولة، وذلك خلال العمليات المضادة لتنظيم الدولة خارج منطقة الحويجة.

في أغسطس/ آب، هاجمت قوات الشبك الشيعية التابعة لقوات الحشد الشعبي واعتدت على وفد من الكنائس الأمريكية والكندية خلال زيارته للمناطق المسيحية التي تم تحريرها مؤخراً من تنظيم الدولة في سهل نينوى، وذلك وفقاً لروايات مباشرة من مسؤولين في حكومة إقليم كردستان والوفد. ورافق الوفد خالد جمال ألبير، مدير الشؤون المسيحية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان والبشمرجة. كان قد تم إيقاف الوفد من قبل قوات الشبك الشيعية التابعة لقوات الحشد الشعبي عند نقطة تفتيش بين قراقوش وبرطلة، وهما بلدتان مسيحيتان. وفقاً للتقرير، أهانت قوات الحشد الشعبي الوفد وتم تبادل إطلاق النار بين قوات البشمرجة وقوات الحشد الشعبي. أنقذت قوات البشمرجة وقوات الأمن العراقية الوفد بعد تدخل وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان ومكتب رئيس الوزراء.

استمرت حكومة إقليم كردستان في دعم وتمويل عمليات إنقاذ اليزيديين الأسرى وتقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي في إحدى المراكز في محافظة دهوك. وفقاً لمدير عام شؤون اليزيديين بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان، ظلت سلطات حكومة إقليم كردستان منذ عام 2014 تمول عمليات إنقاذ لأكثر من 3100 شخص من اليزيديين المختطفين من قبل تنظيم الدولة، بما في ذلك 1735 طفلاً، لكن ظل أكثر من 3000 يزيدي ممن تم أسرهم من قبل التنظيم مفقودين بحلول نهاية العام. أفاد الأسرى الذين تم إنقاذهم أنه قد تم بيعهم عدة مرات، وفُرض عليهم اعتناق الإسلام وتعرضوا للاستغلال الجنسي والعنف.

في مايو/ أيار، أفاد عضو يزيدي في البرلمان العراقي بأن حكومة إقليم كردستان دفعت أكثر من 5.8 مليار دينار عراقي (5 ملايين دولار) كفدية لتأمين الإفراج عن 3,004 من اليزيديين من قبضة تنظيم الدولة، ودفعت أكثر من 69.9 مليون دينار عراقي (59,900 دولار) لوسطاء لترتيب ممر آمن إلى مناطق آمنة خاضعة لإقليم كردستان العراق.

قالت جماعات يزيديّة إن وجود الجماعات المسلحة التابعة لحزب العمال الكردستاني، وهي منظمة تصنفها الولايات المتحدة على أنها إرهابية، وميليشيات قوات الحشد الشعبي في سنجار، والقيود الأمنية التي تفرضها حكومة إقليم كردستان على التحركات داخل وخارج المنطقة، ظلت تعيق عودة الأشخاص المشردين داخليا.

وفقاً لمنظمة يازدا، كان هناك تمييز ضد اليزيديين في إقليم كردستان العراق عندما يرفضوا تعريف أنفسهم بأنهم أكراد ومسلمين؛ وقد تمكن فقط اليزيديون الذين اعتبروا أنفسهم أكراداً ومسلمين من الحصول على مناصب عليا في قيادة الإقليم. في إقليم كردستان العراق، قال الذين لم يعرفوا أنفسهم على أنهم أكراد ومسلمين إن إجراءات مثل الحصول على بطاقة إقامة أو رخصة قيادة كانت صعبة. واصلت حكومة إقليم كردستان تقديم الدعم والتمويل لبعض الأقليات غير المسلمة، لكن الأقليات الأخرى في الإقليم، مثل المسيحيين الإنجيليين، قالوا إنهم ما زالوا يواجهون صعوبات في التسجيل والتبشير.

في بعض مناطق البلاد، ظلت الأقليات الدينية غير المسلمة، وكذلك السنة والشيعية في المناطق التي يشكلون فيها أقلية، تواجه مضايقات وقيوداً من السلطات.

قال نياز إسماعيل، الناطق الرسمي باسم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان أن الوزارة تخطط لتخفيض عدد المساجد التي تُقام بها صلاة الجمعة، وذلك من خلال إقامة الصلاة في مسجد واحد في كل حي. وقال المتحدث إن الهدف الأساسي هو الحد من فرص بث الرسائل المتطرفة في أيام الجمعة ومنع استغلال المساجد لأغراض سياسية.

قال أفراد من أسرة كردية من منطقة رانية في محافظة السليمانية ممن تحولوا إلى المسيحية الإنجيلية في عام 2000 إنهم اضطروا إلى إخفاء دينهم والتنقل باستمرار لتجنب المضايقات، بما في ذلك من بعض أفراد أسرهم. وقد تعرض عدد من أفراد الأسرة للاعتداء الجسدي في حوادث أشار فيها المهاجمون إلى تحولهم إلى المسيحية من الإسلام وتوزيعهم العلني للأناجيل. قال أفراد العائلة إنهم لم يتلقوا أي مساعدة من الشرطة المحلية، وذلك على ما يبدو بسبب دينهم، وقد انتقلت العائلة إلى تركيا في وقت لاحق من العام.

وفقاً للحركة الديمقراطية الآشورية - وهي جماعة معارضة سياسياً للحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم - قامت قوات البشمركة بنهب منازل المسيحيين والبنية التحتية للخدمات العامة، بما في ذلك الكابلات الكهربائية ومضخات المياه وأنابيب المياه في بعشيقه وتللسقف وباطنايا، كما قامت قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي بنهب الممتلكات والبنية التحتية للخدمات العامة الخاصة بالمسيحيين في مناطق تلكيف وقرقوش وبرطلة خلال تحريرها، كما نهبت ممتلكات اليزيديين في بعشيقه.

في يوليو/ تموز، أفادت منظمات المجتمع المدني المسيحية بأن رؤساء البلديات الآشوريين في القوش وتلكيف قد تم استبدالهم، بسبب الفساد كما تردد، بأعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني الذين كانوا مسيحيين

أيضاً. وبتوجيه من رئيس البلدية، قامت قوات الأمن في القوش باعتقال وتهديد مجموعة احتجت علنا على هذا القرار. ذكرت طوائف مسيحية أن هذا كان جزءاً من "تكريد" بلداتهم.

في مايو/ أيار، اتهم رئيس أساقفة الأرثوذكس السريان، داود متي شرف، قوى الأمن الداخلي وقوات الحشد الشعبي بتدمير ضريح العالم الديني يوحنا الدليمي في قراقوش والذي يعود إلى القرن الثاني الميلادي، ورفع دعوى قضائية ضد قادة قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي المعينين في المنطقة.

في يوليو / تموز، استخدمت حكومة إقليم كردستان أموالاً حكومية لفتح كنيسة جديدة في حي عنكاوا في أربيل للمشردين المسيحيين، وذلك على قطعة أرض مساحتها 1000 متر مربع (10800 قدم مربع) تبرعت بها حكومة إقليم كردستان، وبتكلفة بلغت 3.55 مليار دينار عراقي (3.9 مليون دولار).

أفادت جماعات المناصرة وممثلو الأقليات الدينية بأن الهجرة ما زالت مستمرة. تراوحت التقديرات بين 10 إلى 22 عائلة مسيحية تغادر البلاد كل يوم، بما في ذلك من إقليم كردستان العراق وقال عدة نواب مسيحيين أن ما بين 20 إلى 22 عائلة مسيحية تغادر البلاد يومياً. شكل بعض اليزيديين والمسيحيين ميليشيات حماية خاصة بهم، وقد تلقى بعض هؤلاء دعماً من بغداد من خلال قوات الحشد الشعبي، في حين تلقى آخرون مساعدات من وحدات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان. صرح بعض ممثلي الأقليات الدينية، مثل النواب اليزيديين والصابئة - المندائيين، بأنه يجب أن يكون لهم دور في أمنهم الخاص وطلبوا الدعم الحكومي لإنشاء جماعات مسلحة من مجتمعاتهم المحلية، كما طلب آخرون الانضمام إلى وحدات تطبيق القانون النظامية.

ذكر زعيم الطائفة اليهودية في بغداد أنه بالإضافة إلى الحظر المفروض من قبل القانون على اليهود لتولي الوظائف الحكومية أو الخدمة في الجيش، كان هناك تمييز واسع النطاق ضد اليهود، مما جعل اليهود المتبقين يتجنبون التعريف بأنفسهم كيهود بشكل علني خوفاً من العنف.

ما زالت المنظمات غير الحكومية تذكر أن الأحكام الدستورية المتعلقة بحرية الدين يجب أن تلغي القوانين التي تحظر الدين البهائي والفرع الوهابي للإسلام السنّي، لكن لم يتم حتى الآن الطعن في هذه القوانين أمام المحاكم أو التقدم بمشروع قانون لإبطالها.

ما زال كل من حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية يوفران حماية متزايدة للكنائس المسيحية خلال احتفالات عيد الفصح و عيد الميلاد.

أفاد بهائيون أنهم واصلوا الاحتفال بعيديّ نوروز وروزفان في إقليم كردستان العراق دون تدخل أو ترهيب من الحكومة، كما ظلت حكومات المحافظات تصنف هذه الأعياد كأعياد دينية في مناطقها. أفاد أتباع الديانتين البهائية واليزيدية بأن حكومة إقليم كردستان سمحت لهم بالاحتفال بأعيادهم الدينية. استخدم اليزيديون اللغة الكردية، وهي إحدى اللغات التي أقرها الدستور رسمياً، في طقوس عبادتهم.

ما زالت سياسة الحكومة تفرض التعليم الإسلامي في المدارس الحكومية، لكن لا يُشترط على الطلاب غير المسلمين المشاركة بها. اشتملت المناهج الدراسية الرسمية في معظم مناطق البلاد في المرحلتين الابتدائية والثانوية على ثلاثة فصول أسبوعياً للتربية الإسلامية، بما في ذلك دراسة القرآن، كشرط للتخرج بالنسبة للتلاميذ المسلمين. تم تضمين التعليم الديني السرياني والمسيحي بالمناهج الدراسية فيما لا يقل عن 150

مدرسة حكومية في بغداد ونيوى وكركوك. ظلت المدارس الدينية الإسلامية الخاصة تعمل في البلاد، ولكن يتعين عليها الحصول على رخصة من مدير عام المدارس الخاصة والحكومية ودفع رسوم سنوية.

في إقليم كردستان العراق، كان يُشترط على المدارس الخاصة دفع رسوم تسجيل تتراوح بين 750,000 إلى 1,500,000 دينار عراقي (640 إلى 1,300 دولار) إلى وزارة التربية والتعليم أو وزارة التعليم العالي، اعتماداً على نوع المدرسة. للتسجيل في حكومة إقليم كردستان، يتعين على المدارس الخاصة تقديم معلومات عن اللوائح الداخلية للمدرسة، وعدد الطلاب، وحجمها، وموقعها، ومرافقها وشروط السلامة بها، والدعم المالي، والامتثال للضرائب، والخضوع للتفتيش. في أكتوبر / تشرين الأول، حصلت الجامعة الكاثوليكية في أربيل، التي افتتحت في عام 2016 بموافقة حكومة إقليم كردستان، على اعتماد من وزارة التعليم العالي، وظلت الجامعة الكاثوليكية مفتوحة أمام الطلاب من جميع الأديان.

وفي حين أن الحكومة لم تشترط على الطلاب غير المسلمين المشاركة في التعليم الديني في المدارس الحكومية، ما زال بعض الطلاب غير المسلمين يذكرون تعرضهم لضغوط من قبل المعلمين وزملاء الدراسة للقيام بذلك. كانت هناك تقارير مستمرة تفيد بأن بعض الطلبة غير المسلمين شعروا بأنهم اضطروا للمشاركة بسبب عدم قدرتهم على مغادرة الفصل الدراسي خلال حصص الدين. صرح زعماء مسيحيون ويزيديون من خارج إقليم كردستان العراق باستمرار التمييز في التعليم وعدم إتاحة الفرصة أمام الأقليات للتعبير عن رأيها حول المناهج الدراسية ولغة التدريس. بحلول نهاية العام، لم تكن كل المدارس قد اعتمدت منهج وزارة التربية والتعليم لعام 2015 الذي يتضمن دروساً عن التسامح الديني. قال العديد من المسيحيين الذين يتحدثون اللغة السريانية أن من حقهم أن يستخدموها ويعلمونها لأطفالهم باعتبار ذلك مسألة حرية دينية. قالت الكنيسة الكلدانية في البصرة، التي تسعى لإنشاء مدارس مسيحية خاصة، إن السلطات المحلية فرضت إدراج التعليم الديني الإسلامي في مناهجها للطلاب المسلمين المتحقين بهذه المدارس.

واصلت وزارة التربية في حكومة إقليم كردستان تمويل المناهج الدينية للصفوف الإسلامية والمسيحية لطلاب هاتين الديانتين، كما واصلت تمويل المدارس الابتدائية والثانوية العامة التي تستخدم اللغة السريانية، والتي كان الهدف منها استيعاب الطلاب المسيحيين. لا تحتوي المناهج الدراسية على دراسات دينية أو قرآنية.

وردت تقارير عن تمييز مارسه سلطات حكومة إقليم كردستان ضد الأقليات في المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك التركمان والعرب واليزيديين والشبك والمسيحيين. على سبيل المثال، نادراً ما أقرت المحاكم شكاوى المسيحيين ضد الأكراد فيما يتعلق بنزاعات الأراضي والممتلكات.

أفاد زعماء مسيحيون بأن حكومة إقليم كردستان استمرت في تقديم الأراضي والدعم المالي لبناء وتجديد المباني القائمة لاستخدامها كمرافق تعليمية، على الرغم من أن تخفيضات الميزانية أوقفت بعض المشاريع.

قالت حكومة إقليم كردستان إنها تعتزم تخصيص أرض لمركز ثقافي يهودي في أربيل ولمركز ديني وثقافي بهائي بالقرب من أربيل. وفقاً لممثلي البهائيين واليهود، فإن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية قد "تعهدت" بتوفير الأراضي لبناء المراكز المجتمعية لهاتين الديانتين. وفقاً لمدير التعايش في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان، أمير عثمان، فإن توصية وزارته بشأن الأراضي قد تمت إحالتها إلى وزارة البلديات، التي تقوم بمراجعة هذه التوصيات وتوزيع قطع الأراضي العامة المناسبة. ما زالت كلتا التوصيتين بانتظار البت فيهما بحلول نهاية العام.

بالرغم من عدم وجود حظر قانوني على تعيين أفراد الأقليات الدينية في مناصب وزارية، إلا أنه في واقع الأمر كان هناك عدد قليل من غير المسلمين في مجلس الوزراء العراقي أو مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان. ظل أفراد الأقليات الدينية يشغلون مناصب رفيعة في البرلمان الوطني والحكومة المركزية، إلا أن زعماء الأقليات قالوا بأن تمثيلهم لا يزال ناقصاً في التعيينات الحكومية، وفي المناصب المنتخبة خارج مجلس النواب، وفي وظائف القطاع العام، لا سيما على مستوى المحافظات والمستوى المحلي. ما زال زعماء الأقليات يقولون إن هذا التمثيل الناقص يحد من حصول الأقليات على الفرص الاقتصادية التي توفرها الحكومة. تضم عضوية المحكمة العليا الاتحادية، المؤلفة من تسعة أعضاء، مسلمين من السنة والشيعية ومسيحياً واحداً.

ما زال المسلمون السنة يعتقدون بوجود حملة يشنها ضدهم المسؤولون الحكوميون الشيعة انتقاماً من الأفضلية التي تمتع بها السنة والانتهاكات التي تعرض لها الشيعة أثناء نظام صدام حسين. قال السنة إنهم واجهوا تمييزاً في التوظيف في القطاع العام نتيجة لاجتثاث حزب البعث، وهي عملية كان غرضها الأصلي استهداف الموالين للنظام السابق. وفقاً للسنة ومنظمات غير حكومية محلية، واصلت الحكومة الاستخدام الانتقائي لأحكام القوانين المتعلقة باجتثاث البعث لجعل العديد من السنة غير مؤهلين للوظائف الحكومية، لكنها لم تفعل ذلك لجعل البعثيين الشيعة السابقين غير مؤهلين.

صرحت منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان وزعماء يزيديون بأن سلطات حكومة إقليم كردستان قد ميزت ضد المنظمات التي تقدم المساعدات الإنسانية إلى اليزيديين. واصلت سلطات حكومة إقليم كردستان حصارها، الذي بدأ في أبريل / نيسان 2016، المفروض على نقل البضائع إلى منطقة سنجان مما أدى، بالإضافة إلى عدم استقرار الحالة الأمنية في سنجان، إلى منع عودة معظم العائلات اليزيدية. قالت حكومة إقليم كردستان إن الحصار يهدف إلى تقييد حزب العمال الكردستاني، الذي ما زال له وجود قوي في منطقة سنجان. فرضت قوات الأمن قيوداً على مواد مثل الأغذية والأدوية ومستلزمات الزراعة اللازمة لسبل المعيشة المحلية. أفادت منظمة يازدا بوفاة العديد من النساء اليزيديات في سنجان بسبب عدم حصولهن على الأدوية والرعاية الطبية. فمُنذ انسحاب البشمركة من منطقة سنجان في 16 أكتوبر/تشرين الأول، كان من الممكن، ولكن ليس بالضرورة من الأمن، الوصول إلى سنجان من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المركزية.

قال الصابئة المندائيون والمسيحيون إنهم ظلوا يواجهون التمييز الذي حد من فرصهم الاقتصادية، مثل عدم قدرتهم على بيع الكحول بعد تطبيق الحكومة المركزية حظرها على الكحول في أجزاء كثيرة من البلاد. واصلت محافظات البصرة وذي قار وميسان والمثنى حظر استيراد الكحول أو بيعه أو نقله، على الرغم من أنه لا يزال يُسمح لعراقيي الجنوب بامتلاك الكحول واستهلاكه قانونياً. ذكرت حكومة إقليم كردستان إن الحظر لن يتم تطبيقه أو تنفيذه في إقليم كردستان العراق. وفقاً لمقال في موقع "دويتش فيل"، تعتبر مجتمعات الأقليات حظر الكحول إهانة للحرية الدينية. في المقال، ذكر عضو مسيحي في البرلمان، "إن حظر الكحول هو جزء من حرب ضد الأقليات الدينية ويهدف إلى إجبارهم على الخروج من البلاد من خلال سياسات الإقصاء والتهميش والتحرش." وفقاً لتقرير عام 2017 رعته مؤسسة كونراد أديناور، فرض حظر العراق على مبيعات الكحول "قيوداً هائلة على المسيحيين واليزيديين والصابئة المندائيين الذين يبيعون المشروبات الروحية، لأنه يؤثر على اختيارهم لكسب لقمة عيشهم ويؤدي فعلياً إلى تدمير وضعهم المالي."

لم يوضح قانون بطاقة الهوية الوطنية لعام 2015، الذي اعتمده مجلس النواب، ما إذا كانت بطاقة الهوية الوطنية ستظل تحدد دين حاملها. ما زال القانون يمنع اليزيديين، الذين يعتبر الكثير منهم أنفسهم مجموعة

عرقية وطائفة دينية مميزة، والشبك، من التعريف بأنفسهم على أنهم ينتمون لجماعتهم الدينية والعرقية، ويحرمهم من اعتراف الحكومة الرسمي بهم من خلال الوثائق الرسمية.

وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش، طردت قوات حكومة إقليم كردستان منذ يونيو/حزيران ما لا يقل عن أربعة عائلات يزيديية وهددت آخرين بسبب مشاركة أقاربهم في قوات الأمن العراقية أو قوات الحشد الشعبي. أعادت قوات الأمن في حكومة إقليم كردستان، الأساس، الأسر المشردة إلى سنجار التي كان الحصول فيها على السلع الأساسية والخدمات محدوداً للغاية. وفقاً للمنظمة اليزيدية الدولية لحقوق الإنسان، وصل عدد اليزيديين الذين تم ترحيلهم إلى سنجار على هذا النحو حتى نهاية يوليو/تموز إلى أكثر من 150 شخصاً.

أكد مدير عام شؤون المسيحيين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان أن قرار محكمة دهوك لعام 2016 بإعادة الأراضي إلى المسيحيين لم يتم تنفيذه بعد.

الانتهاكات من قبل القوى الأجنبية والجهات الفاعلة من غير الدول

في 9 ديسمبر/كانون الأول، أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي أنه بعد أكثر من ثلاث سنوات من القتال، تم أخيراً تحرير جميع الأراضي من سيطرة تنظيم الدولة. ومع ذلك، استمر التنظيم طوال العام في استهداف الضحايا على أساس هويتهم الدينية وقتل الأشخاص من جميع الأديان وتعريضهم للعنف والاختطاف والترهيب. ذكرت وسائل الإعلام أن الوضع الأمني لا يزال محفوفاً بالمخاطر نتيجة لاحتلال التنظيم للأراضي وتصعيد القتال بين تنظيم الدولة والقوات الحكومية في نينوى وكركوك. على الرغم من أن الجيش العراقي والقوات الموالية للحكومة استعادوا مساحات واسعة من الأراضي في كلا المحافظتين، إلا أن عمليات التطهير استمرت في بعض المناطق. في المناطق الخاضعة لسيطرته، واصل تنظيم الدولة ارتكاب أعمال القتل الفردية والجماعية، وانخرط في عمليات اغتصاب واختطاف واحتجاز، بما في ذلك عمليات اختطاف جماعي واستعباد النساء والفتيات من الأقليات الدينية، وما زال التنظيم يمارس التحرش والترهيب والسطو وتدمير الممتلكات الخاصة والأماكن الدينية. واستمر تنظيم الدولة في فرض قواعد صارمة على اللباس والسلوك والحركة على السكان الذين بقوا في المناطق الخاضعة لسيطرته، وطبق عقوبات صارمة على المخالفات. نفذ مقاتلو التنظيم عمليات قتل عنيفة على غرار الإعدام وعقوبات أخرى، بما في ذلك بعد إدانة المحاكم للأفراد بمخالفة قوانين التنظيم أو تفسيره للشريعة الإسلامية. وفي المناطق غير الخاضعة لسيطرة التنظيم، استمرت التفجيرات الانتحارية والهجمات بالسيارات المفخخة ضد المدنيين.

أدرجت تقارير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في نوفمبر/تشرين الثاني 3112 قتيلاً مدنياً إضافة إلى 4375 جريحاً نتيجة لأعمال الإرهاب والعنف والنزاع المسلح، معظمها في بغداد والمحافظات الشمالية والغربية، وقد أعلن تنظيم الدولة مسؤوليته عن غالبية هذه التفجيرات، كما واصل التنظيم استهداف جميع الأقليات الدينية التي رفضت اعتناق الإسلام أو التي عارضت التنظيم الإرهابي، كما استهدف التنظيم المدنيين السنة الذين تعاونوا مع قوات الأمن العراقية. أبلغت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في البلاد عن حالات قتل فيها تنظيم الدولة نساء بسبب عدم ارتداءهن للعباءة. وفقاً لتقارير متعددة من منظمات غير حكومية دولية وصحف محلية، استمر مقاتلو تنظيم الدولة في استجواب أفراد الجماعات المحتجزة لتحديد ما إذا كانوا من السنة، ثم قتلوا أو اختطفوا الأفراد من غير السنة. وفقاً لمنظمة شلومو غير الحكومية للتوثيق، اختطف تنظيم الدولة 150 مسيحياً من مناطق باطنيا وقرقوش وتلكيف في عام 2014، وظل مصيرهم غامضاً بحلول نهاية العام. في 15 فبراير/شباط، ذكرت المنظمة غير الحكومية أنه تم اكتشاف مقبرة جماعية

غرب الموصل تحتوي على 150 من رفات الموتى، من المحتمل أن يكونوا مدنيين مسيحيين من المنطقة، ولم يتضح حتى نهاية العام ما إذا كانت الرفات للمسيحيين الذين تم اختطافهم في عام 2014.

ظلت هجمات التنظيم المنسقة بالقنابل تستهدف أحياء الشيعة وأسواقهم ومساجدهم ومواكب الجنائز الخاصة بهم بالإضافة إلى مزاراتهم المقدسة. في 30 مايو/ أيار، أسفر هجوم منسق بالقنابل على محل لبيع البوظة في حي الكرادة، وهو حي في بغداد غالبية سكانه من الشيعة، عن مقتل أكثر من 22 شخصاً وإصابة أكثر من 30 بجراح. وقد نفذ التنظيم هجوماً آخر بعد ساعات في نفس المنطقة، إذ قام بتفجير قنبلة خارج مكتب تقاعد حكومي، مما أسفر عن مقتل 14 وإصابة 34 بجراح. استمر مقاتلو التنظيم في الإعلان عن مسؤوليتهم عن هذه الهجمات عبر منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي.

كانت الاحتفالات الكبيرة بذكرى عاشوراء في النجف و كربلاء خالية من العنف، ويرجع ذلك جزئياً إلى الجهود الأمنية المكثفة.

وفقاً لرئيس بلدية سنجان والعديد من وسائل الإعلام المحلية، تم العثور في 3 أكتوبر/ تشرين الأول على مقبرة جماعية في سنجان تحتوي على رفات سبعة يزيديين قتلهم تنظيم الدولة. وتم اكتشاف ما يقرب من 40 مقبرة جماعية يعتقد أنها تحتوي على 1000 جثة على الأقل ليزيديين في سنجان. وفقاً لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان، ظل أكثر من 3000 يزيدي ممن أسرهم تنظيم الدولة مفقودين حتى شهر ديسمبر/ كانون الأول.

أبلغت المنظمة اليزيدية للتوثيق مرة أخرى عن حالات من الاغتصاب، والعمل القسري، والزواج القسري، والتحويل الديني القسري، والحرمان المادي، والاعتداء بالضرب من قبل تنظيم الدولة.

وفقاً لوكالة أنباء كردستان العراق "رووداو"، تم اختطاف فتاة يزيدية تبلغ من العمر 14 عاماً وتعرضت للتعذيب والاعتداء على يد أفراد من تنظيم الدولة. وخلال مقابلة في أكتوبر / تشرين الأول بعد إنقاذها وعودتها إلى العراق أفادت بأنه تم تهريبها إلى الرقة بسورية وأجبرت على الزواج من أكثر من 13 من مقاتلي التنظيم على التوالي.

ذكرت منظمات غير حكومية أن التنظيم واصل اختطاف أفراد من الأقليات الدينية مقابل فدية. وفقاً لمسؤوليات من جمعية نساء التركمان، اختطف مسلحو تنظيم الدولة واحتجزوا 500 من النساء والأطفال التركمان من تلعفر والموصل منذ يونيو/حزيران 2014. ذكر عضو من الشبك في مجلس محافظة نينوى إن تنظيم الدولة احتجز أكثر من 250 من أفراد الشبك كأسرى (يعتقد أن معظمهم من الشيعة)، وأعدم ثلاثة منهم في أكتوبر/ تشرين الأول. أفادت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أنه في الفترة ما بين 27 أكتوبر/ تشرين الأول وبداية نوفمبر/ تشرين الثاني نقل تنظيم الدولة ما بين 64 إلى 70 امرأة يزيدية مخطوفة من ناحية اللياح في تلعفر، وناحية المحلبية في الموصل، وناحية القيروان في سنجان، إلى منطقة 17 تموز في مدينة الموصل. في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، ورد أن تنظيم الدولة جلب عدداً غير محدد من النساء اليزيديات إلى تلعفر ووضعهن في إحدى المدارس، وأفادت الأنباء أن التنظيم أعطى بعض النساء لمسلحيه وأرسل أخريات إلى الرقة في سوريا. بعد تحرير تلعفر والرقة، ظلت أماكن وجود هؤلاء النساء غير معروفة. أجبر تنظيم الدولة الأطفال على العمل كمخبرين، وكعاملين على نقاط التفطيش، وكمفجرين انتحاريين في المناطق الخاضعة لسيطرته. أفادت منظمة يازدا بأن تنظيم الدولة ما زال يجبر الأطفال

اليزيديين على الاضطلاع بأدوار قتالية، بما في ذلك إرسال الصبيان الصغار لتنفيذ هجمات انتحارية ضد قوات الأمن العراقية في الموصل.

وفقاً لزعما دينيين، ما زالت عمليات القتل، وتغيير الدين قسراً، والتهديد بالعنف، والترهيب تدفع الكثير من أفراد الأقليات إلى مغادرة المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة. أفاد نشطاء يزيديين في مجال الحقوق المدنية بأن 360,000 من اليزيديين الذين نزحوا إلى محافظة دهوك في إقليم كردستان العراق بسبب تنظيم الدولة في عام 2014 ظل معظمهم في مكانهم بسبب الوضع الأمني الذي تسوده الفوضى والإرباك في سنجار، حيث سيطرت جماعات مسلحة متعددة حكومية وغير حكومية على مناطق مختلفة، وعاد عدد محدود من المشردين اليزيديين والكاكاي إلى المناطق المحررة في نينوى.

على الرغم من أن الحكومة أعلنت النصر على تنظيم الدولة في 9 ديسمبر / كانون الأول، استمر التنظيم في استهداف غير المسلمين والمسلمين بعد ذلك التاريخ، بما في ذلك من خلال التهديدات والقيود والنهب والهجمات على المواقع الدينية والاستيلاء عليها. في الموصل، دُكر أن مقاتلي التنظيم ما زالوا يهددون السكان المحليين الذين لم يعتنقوا الإسلام بالقتل، كما استمروا في معاقبة أولئك الذين لم يلتزموا بتفسير التنظيم الصارم للشريعة. واصل تنظيم الدولة فرض قيود صارمة على حركة المرأة ولباسها، ودُكر أن دوريات التنفيذ من قبل قوات التنظيم كانت شيئاً روتينياً. استمر مقاتلو التنظيم في مهاجمة المساجد وغيرها من الأماكن المقدسة، بما في ذلك المواقع الدينية السنية، مما جعل الكثير منها غير صالح للاستخدام. قام أفراد التنظيم بتحويل الكنائس المسيحية إلى مساجد ونهبوا القطع الأثرية والدينية ودمروها. ذكرت منظمة شلومو غير الحكومية في عام 2014 أن تنظيم الدولة أحرق غالبية منازل المسيحيين في مناطق سهل نينوى التي احتلها، واتهمت قوات الحشد الشعبي وقوات الأمن العراقية بحرق بعض منازل المسيحيين بعد تحرير المدن المسيحية من تنظيم الدولة خلال العام، كما أفادت منظمة شلومو أن 22 من أصل 24 كنيسة في سهل نينوى قد نُهبت ودمرت. أجرت منظمة اجتماعية كاثوليكية مسحاً للعديد من المدن المسيحية التاريخية وتوصلت إلى أنه قد تم تدمير 1233 منزلاً، وحرق 3520 منزلاً، وتدمير جزئي لـ 8217 منزلاً. ذكرت نفس المنظمة أنه بحلول تاريخ 3 سبتمبر/أيلول عادت 200 أسرة مسيحية فقط إلى سهل نينوى من أصل 19000 أسرة كانت تعيش في المنطقة قبل سيطرة تنظيم الدولة عليها، كما أفاد المسيحيون المشردون داخلياً في العديد من قرى سهل نينوى التي تسيطر عليها قوات الحشد الشعبي بأن قوات الحشد فرضت نقاط تفتيش تعسفية وقامت باحتجاز ومضايقة مدنيين بدون صلاحيات قانونية للقيام بذلك.

ومع تقدم قوات التحالف باتجاه الموصل في يونيو/حزيران، دمر تنظيم الدولة بالمتفجرات مسجد النوري في الموصل، الذي ظل معلماً بارزاً على مدى ثمانية قرون. أعلنت السلطات في يوليو/تموز أن منظمة اليونسكو بدأت المرحلة الأولى من ترميم مدينة نمرود القديمة. تم تحرير المدينة من تنظيم الدولة في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، والمدينة ترتبط بالحضارة الأشورية التي يرجع تاريخها إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد. بالإضافة إلى ذلك، استضافت منظمة اليونسكو في نوفمبر / تشرين الثاني اجتماعاً مع وزير الثقافة حيث تم التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة إعمار دير مار بهنام الذي يعود إلى القرن الرابع الميلادي ودير مار متي الذي تأسس منذ أكثر من 1600 عام.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

وردت تقارير مستمرة عن العنف المجتمعي، غالباً من قبل الجماعات المسلحة الطائفية، في أجزاء كثيرة من البلاد، ولم ترد سوى تقارير قليلة عن العنف الديني في إقليم كردستان العراق. وأبلغت الأقليات غير المسلمة



عن استمرار عمليات الاختطاف والتهديد والضغط والتحرش لإجبارها على الالتزام بالعادات الإسلامية.

واصل زعماء الصابئة - المندائيين الإبلاغ عن التهديدات والإساءات والسطو. في خطب الجمعة العادية، حث زعماء الشيعة الدينيين والمسؤولون الحكوميون متطوعي قوات الحشد الشعبي على عدم ارتكاب هذه الانتهاكات.

في يناير/ كانون الثاني، عُثر على رجل يزدي يبلغ من العمر 19 عاماً، وهو نعمت إسماعيل، من سنجار، ميتاً على طريق في محافظة السليمانية، وقالت عائلته إنه دخل في نزاع يتعلق بالدين مع زملاء في العمل مسلمين.

وفي فبراير/ شباط، رفع ممثل الطائفة الزرادشتية في إقليم كردستان العراق شكوى قانونية ضد الداعية الإسلامي الكردي، الملا حسيب، الذي ذُكر أنه أصدر فتوى تقضي بقتل جميع المتحولين إلى الزرادشتية إذا لم يتوبوا في غضون أيام. في ديسمبر/ كانون الأول، ألقى إمام في الموصل خطبة جمعة غير مصرح بها شجب فيها المسيحيين على أنهم كفار. وعند تلقي شكاوى عن الإمام، أبعده دائرة الوقف السني عن المسجد.

وفي يوليو/ تموز أُطلق مسلحون مجهولون النار على اثنين من اليزيديين في بغداد وقتلتهما في متجر يهما لبيع المشروبات الكحولية. ظل اليزيديون والمسيحيون، وهم المستوردون والبائعون الرئيسيون للمواد الكحولية، عرضةً للمضايقات أو الهجمات وكثيراً ما أُجبروا على دفع أموال إلى السلطات المحلية لحمايتهم. كان رد الفعل العام على قانون وطني جديد يحظر بيع المشروبات الكحولية واستيرادها وإنتاجها، دون أي استثناء للاستخدامات الطقوسية، سلبياً للغاية، وأعلن المعارضون أنه ينتهك فقرة في الدستور تكفل الحريات الشخصية للأقليات.

أفادت وسائل الإعلام بأن شبكات إجرامية وبعض مجموعات الميليشيات استولت على الممتلكات الخاصة بالمسيحيين في بغداد بالإضافة إلى مناطق في الأنبار، وبابل، والبصرة، وديالى، وواسط، وذلك مع إفلات نسبي من العقاب، رغم تعهدات مكتب رئيس الوزراء بفتح تحقيقات في عمليات الاستيلاء.

في ديسمبر/ كانون الأول، أعادت كنيسة القديس جرجس الكاثوليكية الكلدانية تكريس كنيسة في بلدة تلسقف في سهل نينوى التي نهبتها تنظيم الدولة أثناء احتلالها وأحرقها بعد قطع رؤوس رعاياها على مذبح الكنيسة. أفاد المسيحيون في الجنوب وأولئك الذين يعيشون في بلدات تسيطر عليها قوات الحشد الشعبي في سهل نينوى، والصابئة المندائيون في محافظات البصرة وذي قار وميسان، أنهم ما زالوا يتجنبون الاحتفال بأعيادهم الدينية عندما تتزامن مع فترات الحدا الإسلامية. وردت تقارير متواترة بأن أفراد الأقليات غير المسلمة شعروا بأنهم يتعرضون لضغوط من قبل الأكثرية المسلمة للتقيد بممارسات إسلامية معينة كارتداء الحجاب والصيام في شهر رمضان. ما زال المسلمون من غير الشيعة والنساء غير المسلمات يشعرون بالضغوط المجتمعية لارتداء حجاب وملابس سوداء بالكامل خلال شهر محرم، خاصة خلال ذكرى عاشوراء، لتجنب المضايقات. وفقاً لممثلي منظمات مسيحية غير حكومية، ما زال بعض المسلمين يهددون النساء والفتيات، بغض النظر عن انتمائهن الديني، لرفضهن ارتداء الحجاب، أو لارتدائهن ملابس على النمط الغربي، أو لعدم التزامهن بالتفسير المتزمت للقواعد الإسلامية التي تحكم السلوك العام. ذكر الكثير من النساء، بما في ذلك المسيحيات والصابئة المندائيات، إنهن اخترن ارتداء الحجاب بعد مضايقات مستمرة.

استمر زعماء الأقليات الدينية في الإبلاغ عن ضغوط تتعرض لها الأقليات للتنازل عن حقوقها في الأراضي الخاصة بمصالحها التجارية ما لم يتقيدوا بشكل صارم بالتعاليم الإسلامية.

قال زعماء المجتمعات غير المسلمة إن الفساد وعدم المساواة في تطبيق القانون ومحاباة الأقارب في ممارسات التوظيف في جميع أنحاء البلاد من قبل الأغلبية المسلمة ما زالت له آثار اقتصادية ضارة على المجتمعات غير المسلمة ويساهم في هجرتها.

شكا المسيحيون في سهل نينوى من أصحاب الأعمال الشبكي الذين يحتكرون شراء المصالح التجارية على حساب المسيحيين، وقالوا إن هذه الإجراءات أدت إلى تقليص فرص العمل للمسيحيين حيث كان أصحاب الأعمال الشبكي يفضلون توظيف شبكي آخرين.

أفاد المسلمون السنة باستمرار تعرضهم للتمييز على أساس التصور العام بأن السكان السنة تعاطفوا مع العناصر الإرهابية بما في ذلك تنظيم الدولة. وقال بعض المسلمين السنة أنه كثيراً ما يتم تجاوز السنة في المناصب الحكومية الرفيعة أو العقود المربحة مع الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة، لأن السنة متهمون بأنهم بعثيون ويتعاطفون مع إيديولوجيا تنظيم الدولة.

خلال العام، عقد المجتمع المدني والمؤسسات الدينية العديد من المؤتمرات وورش العمل لتعزيز التسامح الديني. ركزت منظمة "هاردوايرد" غير الحكومية على الحرية الدينية والمصالحة وعقدت عقد ورش عمل في أربيل في يوليو/ تموز شارك فيها يزيديون ومسيحيون ومسلمون من سنجار والموصل والحدانية والسليمانية ودهوك.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية ودورها

استمرت الحكومة الأمريكية في التعامل على أعلى المستويات مع طيف كامل من المخاوف المتعلقة بالحرية الدينية في البلاد، وذلك من خلال لقاءات متكررة مع كبار المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك رئيس الوزراء العبادي، ومن خلال الخطب وفرق التنسيق مثل مجموعة العمل المعنية بالاستقرار والمساعدة الإنسانية. وقد قامت الأخيرة بإدارة جهود مشتركة بين الوكالات في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق التي تقطنها أقليات دينية. واصل السفير الأمريكي وغيره من المسؤولين في السفارة والقنصليات الأمريكية عقد لقاءات منتظمة مع الوزارات الوطنية والإقليمية مثل وزارة التربية، ووزارة العدل (التي تضطلع بمهام وزارة حقوق الإنسان السابقة) ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، واللجنة العراقية العليا لحقوق الإنسان، وكذلك أعضاء البرلمان، واللجان البرلمانية، وممثلي الأقليات الذين يشغلون مناصب حكومية، وذلك للتأكيد على ضرورة المشاركة الكاملة للأقليات الدينية وحماية حقوقها.

في 15 أغسطس/ آب، أعلن وزير الخارجية الأمريكية أن تنظيم الدولة مسئول عن الإبادة الجماعية ضد الجماعات في المناطق الخاضعة لسيطرته، بما في ذلك اليزيديين والمسيحيين والمسلمين الشيعة، كما صرح أيضاً بأن التنظيم كان مسؤولاً أيضاً عن جرائم ضد الإنسانية وتطهير عرقي ضد نفس هذه المجموعات، واستهدف في بعض الحالات مسلمين سنة، وأكراد، وغيرهم من الأقليات. وقد صرح الوزير "إن حماية هذه الجماعات وغيرها التي تتعرض للتطرف العنيف تُعتبر من أولويات حقوق الإنسان بالنسبة لإدارة ترامب." وواصلت السفارة الأمريكية دعم البرامج التي وثقت فئات تنظيم الدولة.

واصلت الحكومة الأمريكية تطوير وتمويل وإدارة مشاريع لدعم جميع المجتمعات الدينية، مع التركيز بشكل خاص على تقديم المساعدة للأشخاص المشردين داخليا. في 25 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن نائب الرئيس الأمريكي أن الحكومة الأمريكية ستوسع تمويلها بما يتجاوز مساهماتها في الأمم المتحدة لتشمل الدعم المباشر لبرامج جديدة تدعم الأقليات الدينية المضطهدة والمشردة في البلاد.

في الفترة من 11 إلى 13 سبتمبر/أيلول، سجّل المستشار الخاص للأقليات الدينية في الشرق الأدنى وجنوب ووسط آسيا زيارة للأقليات الدينية في الشمال، والتقى بمسؤولي حكومة إقليم كردستان ومسؤولي البلديات والزملاء الدينيين والمنظمات غير الحكومية وممثلي الأحزاب السياسية المسيحية، وشارك في مراسم قص الشريط لمعبد يزدي أعيد بناؤه مؤخرًا. أعرب المستشار الخاص خلال الاحتفال عن دعم حكومة الولايات المتحدة للشعب اليزيدي والتزامها بتعزيز حريتهم الدينية وحمايتهم في أرض أجدادهم، كما زار أيضاً في نوفمبر/تشرين الثاني كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان من الأقليات في بغداد لمناقشة مسائل العدالة والأمن وحماية التراث الديني والثقافي.

بعد تحرير سهل نينوى في أوائل مارس/ آذار، ذهب السفير، والمبعوث الرئاسي الخاص للتحالف العالمي لمواجهة تنظيم الدولة، والقنصل العام في أربيل، إلى بعشيقية لزيارة الكنائس المدمرة ودير مار متى ومعبد يزدي، ولقاء الزعماء الدينيين والنشطاء اليزيديين والأسر المسيحية واليزيدية في العديد من مخيمات المشردين من الأقليات. في 23 أغسطس/آب، سجّل السفير الأمريكي، والمبعوث الرئاسي الخاص للتحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة، والقنصل العام في أربيل زيارة تلسقف، التي كانت تحت سيطرة التنظيم من 7 إلى 18 أغسطس 2014، ويبلغ عدد سكانها 4000 نسمة، 100 في المئة منهم تقريباً من الكلدان الكاثوليك، وكرر الوفد دعم حكومة الولايات المتحدة للمسيحيين والأقليات الأخرى. في ديسمبر / كانون الأول، زار مسؤولون رفيعو المستوى من السفارة الأمريكية مدينتي بعشيقية وشيخان للقاء زعماء مسيحيين ويزيديين بالإضافة إلى المشردين المسيحيين واليزيديين والشبك، كما حضروا حفل افتتاح كنيسة أعيد ترميمها في تلسقف، كما زار القنصل العام في أربيل الزعماء اليزيديين في سنجار والقوش. اجتمع أفراد من البهائيين مع مسؤولي السفارة في نوفمبر/ تشرين الثاني لحث حكومة الولايات المتحدة كي تقوم نيابة عنهم بتقديم الدعم لهم والدفاع عن حقوقهم لدى الحكومة العراقية للاعتراف الرسمي بدينهم.

كذلك واصل المسؤولون الأمريكيون في بغداد والبصرة وأربيل إجراء مناقشات منتظمة مع المسؤولين الحكوميين ومسؤولي الأوقاف ومسؤولي الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الدولية للمشردين داخلياً ولمعالجة المشكلات التي حددتها الطوائف الدينية، مع توزيع المساعدات الإنسانية بشكل عام. التقى السفير والقنصل العام في أربيل والبصرة بزعماء الأقليات الدينية وجماعات المجتمع المدني لمعالجة مخاوفهم، لا سيما فيما يتعلق بالأمن والحماية، والتقى مسؤولو السفارة بالزعماء الدينيين بشكل منتظم لإثبات اهتمام الولايات المتحدة ودعمها لحل القضايا مع تقديم المساعدات الإنسانية.

على وجه التحديد، التقوا مع اليزيديين، والمسيحيين، والشبك، والتركماني، واليهود، وغيرهم من الزعماء الدينيين وزعماء الأقليات لتعزيز المصالحة داخل مجتمعاتهم، ولمنصرة احتياجات الأقليات الدينية لدى الحكومة بشكل أكثر فاعلية.